



○ جانب من الجلسة.



○ الكوهجي: علينا أن نحاسب أنفسنا قبل غيرنا في تقاعد السلطة التشريعية.



○ النقيب محمد الهرمي.

مجلس النواب يعدل أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية

استحداث مكتب إدارة الدعوى وتهيئتها قبل رفعها إلى المحكمة

معاقبة من أتلج جواز السفر عمداً أو وضع ملصقات أو شعارات

إدراج جميع إيرادات الهيئات والمؤسسات الحكومية في الميزانية العامة

وضع أصحاب العقود المؤقتة بالحكومة تحت مظلة التأمين

كما وافق المجلس على مقترح بقانون وإحالته إلى الحكومة بشأن التأمين الاجتماعي، والذي يهدف إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في استحقاق المعاش التقاعدي عند وفاة أي منهما، بحيث يستحق الزوج نصيباً من المعاش التقاعدي لزوجته المتوفاه من دون اشتراط كونه عاجزاً.

كما قرر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة السيد أحمد بن إبراهيم راشد الملا رئيس مجلس النواب الموافقة على طلب إلغاء لجنة التحقيق البرلمانية بشأن أرض في منطقة الرفاع الشرقي.

وفي البند السادس الاقتراحات بقوانين استعرض مجلس النواب تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني (المعدل)، بخصوص الاقتراح بقانون بشأن البصمة الوراثية، حيث تم تأجيل الاقتراح بقانون إلى جلسة مقبلة لعدم حصول الأغلبية الموافقة أو الرفض اللازمة لإصدار القرار، كما ناقش مجلس النواب تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بخصوص الاقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦م بإصدار قانون العقوبات، وقرر المجلس الموافقة على الاقتراح بقانون وإحالته إلى الحكومة، كما تناول مجلس النواب تقرير لجنة الخدمات بخصوص الاقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦م، وقرر المجلس الموافقة على الاقتراح بقانون وإحالته إلى الحكومة.

وفي بند ما يستجد من أعمال، استعرض مجلس النواب طلب إصدار بيان بشأن نجاح انتخابات غرفة تجارة وصناعة البحرين، وقرر المجلس الموافقة على إصدار البيان وتخويل هيئة المكتب إعداده وإصداره.

كما وافق المجلس على مشروع قانون بشأن الميزانية العامة بتعديل المادة (١٠) وقرر إحالته إلى مجلس الشورى والذي يهدف إلى إدراج جميع إيرادات الهيئات والمؤسسات العامة وأرباح الدولة من أموالها التي تقوم بإدارتها واستثمارها شركة ممتلكات البحرين القابضة وغيرها من الشركات الأخرى في الميزانية العامة للدولة، حتى يمكن معرفة المركز المالي للهيئات والمؤسسات ولزيادة حصيلة الميزانية العامة للدولة والحد من الأزمة المالية.

الحبس سنة والغرامة ٥٠٠ دينار

مشروع حكومي يغلظ عقوبة نشر أخبار الحياة الخاصة

والذين ينصان على: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر أو بالغرامة التي لا تقل عن مائة دينار ولا تجاوز خمسمائة دينار من وجد في طريق عام أو مكان مطروق يحرض المرأة على السفسق بإشارات أو أقوال أو بأي وسيلة أخرى. ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر أو بالغرامة التي لا تقل عن خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من نشر بإحدى طرق العلانية أخباراً أو صوراً أو تعليقات تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العلانية للأفراد ولو كانت صحيحة إذا كان من شأن نشرها الإساءة إليهم.

الأخير في عضوية المجلس، وهناك من لا يريد تمرير القانون. كما وافق المجلس على مشروع قانون بشأن الميزانية العامة والذي يهدف إلى إيجاد سند قانوني يمكن السلطة التشريعية من مشاركة الحكومة في تحديد قيمة بند الاعتماد الاحتياطي وفقاً لمعطيات واقع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدولة عند اعتماد مشروع قانون الميزانية، وذلك بما لا يجاوز ٣٪ من إجمالي تقديرات المصروفات المتكررة.

أحالت الحكومة إلى مجلس النواب مشروعاً بقانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات بحق من وجد في طريق عام أو مكان مطروق يحرض المرأة على السفسق بإشارات أو أقوال أو بأي وسيلة أخرى، وبحق من نشر بإحدى طرق العلانية أخباراً أو صوراً أو تعليقات تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العلانية للأفراد ولو كانت صحيحة إذا كان من شأن نشرها الإساءة إليهم. ويتألف مشروع القانون- فضلاً عن ديباجته- من مادتين تضمنت أولهما استبدال المادتين ٣٥٤ و ٣٧٠ من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم

تصوير: عبدالأمير السلطنة

وافق مجلس النواب في جلسته أمس على تعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية، وقرر إحالته إلى مجلس الشورى، والذي يهدف إلى استحداث مكتب إدارة الدعوى قبل رفعها إلى المحكمة المختصة وكذلك السيطرة المبكرة على الدعوى القضائية من خلال وضعها تحت إشراف مكتب إدارة الدعوى المختص بتحضيرها، ولتتمكن القضاة من التركيز في الجانب الموضوعي من الدعوى بتطبيق النص القانوني على المرافعة من دون إشغالهم بأعمال إجرائية أو إدارية واختصار المدة الزمنية. وخلال الجلسة أكد وزير العدل الشيخ خالد بن علي آل خليفة أن مكتب إدارة الدعوى سيعمل به خبراء وقضاة وفنيون ينظرون الدعوى ويستكملون إجراءاتها ومستنداتها لتعرض على القاضي وتسهيل الإجراءات القضائية وتسهيل فض المنازعات لتحقيق العدالة الناجزة.

كما وافق المجلس أمس على مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى قانون جوازات السفر، وقرر إحالته إلى مجلس الشورى بأن يعاقب كل من أتلج جواز السفر عمداً أو وضع ملصقات أو شعارات أو رسومات بغرامة تتراوح بين ٥٠ و ٤٠٠ دينار، وكذلك عبارات أو علامات أو أختام أو كتابات ورسوم وغيرها، ويهدف المشروع إلى حماية جواز السفر والحفاظ على الوثيقة المهمة من العبث بها.

وقد اتفقت وزارة الداخلية مع مشروع القانون، وخلال الجلسة أكد النقيب محمد يونس الهرمي رئيس شعبة اللجان الوزارية في إدارة الشؤون القانونية أهمية مشروع القانون.

كما وافق المجلس أثناء الجلسة على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة والذي يسمح لأصحاب العقود المؤقتة بوضعهم تحت مظلة التأمين مهما كانت مدته واحساب قيمة الاشتراكات التي تستقطع من رواتب الموظفين المؤقتين بما لا يقل عن الاشتراكات المستقطعة من أجور نظرائهم الموظفين بعقود دائمة.

وقال النائب عيسى الكوهجي خلال مداخلة أمس في مجلس النواب حول تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة: إن التقاعد بهم كل مواطن، وأنه حتى هذه اللحظة لا يوجد توحيد للمزايا في التقاعد، ولكن يجب أن نتحدث عن أنفسنا... إن تقاعد النواب والشوريين يكفل الدولة أكثر من ٧٠ مليون دينار سنوياً، وهي قابلة للزيادة، وقال إنه تقدم بالمشروع لكن اللجنة التشريعية لم تنظر فيه حتى الآن، وطالب بسرعة تمرير مشروعته والذي ينص على أن يكون التقاعد على أساس آخر راتب يتسلمه في عمله عضو السلطة التشريعية قبل أن يكون عضواً وليس على الراتب

تجار بسوق المنامة القديم يجددون مطالبهم للفرقة بتطوير السوق



○ عبدالقادر الفليح.



○ محمود النامي.

الإدارية في الغرفة هي مناصب وأعمال تطوعية وغير مدفوعة الراتب، فأوضحنا له أن العضو الإداري يعطى مصاريف للسفر والتذكرة ومصاريف الفندق فقط لكنه تابع حديثه: إذا كان العضو الإداري يقوم بعمل تطوعي ويقدم خدمة للمجتمع التجاري، فلماذا هذا التهافت على التنافس ودخول الإدارة مقترحا أن يقطن السفر لرئيس الغرفة فقط مع دفع كامل مصاريفه.

وسألناه ما جدوى دخول الغرفة ما لم يستفد المرفح شياً؟ فقال: يستفيد المترشح الذي يصل إلى مجلس إدارة الغرفة من خلال بروزه ودوره وكفاءته في إدارة اللجنة والمهام الموكلة إليه، وبالتالي يمكن أن يكون محط نظر الدولة بتعيينه في منصب مدير أو وكيل وزارة أو وزير في المستقبل مغرباً عن سعادته في اتباع الدولة هذا التوجه.

وأنتهى عبدالقادر الفليح تعليقه بتأكيد أهمية أن يلي الفائزون مطالب التجار في سوق المنامة وغيرها من الأسواق التي تحتاج إلى الترميم والإصلاح والتطوير ولا توضع العود على الرفوف كما حصل في المرات السابقة متمنياً لمن فازوا التوفيق في خدمة القطاع التجاري في مملكة البحرين.

المعنية بتطوير السوق خاصة وطلب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة والإدارة القادمة للفرقة بالنظر في قضية عدم المبالغة في أسعار تجدي تراخيص العمالة مشيراً في هذا الشأن إلى أنها بلغت ٢٤٤ ديناراً عن العامل الواحد مقارنة بـ ٢٠٠ دينار قبل سنوات قليلة مضت.

توقف الخويتم قليلاً، وتابع متحدثاً بألم من شدة الأضرار وحرقة المعاناة خاصة في ظروف تراجع العوائد وارتفاع المصاريف جراء تطبيق هذه الإجراءات والرسوم الجديدة وغياب الخدمات والمرافق اللازمة والموعودة لتطوير السوق واختتم حديثه بمطلب أخير يتعلق بمراقبة السيارات التي تسير بسرعة داخل أروقة السوق بالإضافة إلى توفير دوريات أمنية ووضع كاميرات للحد من السرقات التي تحصل ليلاً منوهاً في هذا الصدد إلى سرقة محل تجاري منذ عدة شهور ولم يتم القبض على الجناة حتى هذه اللحظة.

اللقاء الأخير مع عبدالقادر الفليح (محل لبيع الملابس الجاهزة)، وطلبنا منه تعليقا حول مطالب التجار المرفوعة إلى إدارة الغرفة الجديدة، وماذا يود أن يقول؟ فأوضح أن المناصب

عام حول تحقيق مطالب التجار والعود المقدمة ممن فازوا بعضوية المجلس الإداري خلال حملتهم، فقال: سأحضر تعليقي على تطوير الأسواق القديمة، فلدنيا توجيه من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين ورئيس مجلس التنمية الاقتصادية من العام الماضي حول أهمية تطوير الأسواق القديمة، هذا من جانب، ومن جانب آخر، وزارة الصناعة والتجارة والسياحة خصصت ٦ ملايين دينار لدعم برامج تطوير بنية السوق، منوهاً إلى أن الخرائط جاهزة والمبلغ موجود وما بقي إلا التنفيذ الذي نتطلع إليه قريباً من قبل الإدارة التنفيذية الجديدة بالغرفة.

إلغاء التأشيرات

كما أعرب عن استغرابه من عملية إلغاء الفيزا (التأشيرات للعامل) بسبب التأخير في دفع رسوم التجديد وحتى لو كان أسبوعاً ما يسبب الضرر لي كتاجر أعمال في السوق، ثم انتقل الخويتم إلى الحديث عن معاناة أصحاب المحلات والزوار ورواد السوق من عدم سهولة الحصول على موافق لسياراتهم، والوقوف سابقاً جانبا، أما الآن فكل موقف بالفلوس بالإضافة إلى عدم وجود مرافق صحية نظيفة، لذا يفضل الزبائن والمستهوفون الذهاب إلى المجمعات التجارية الحديثة.

أما حول رفع الإيجارات، يقول فهد الخويتم الزعبي إن صاحب المحل (المؤجر) طلب منه ٥٠ ديناراً إضافياً في الشهر، وبهذا ارتفع الإيجار من ٣٥٠ ديناراً إلى ٤٠٠ دينار في الشهر مع العلم أن العقد جدد تلقائياً ومن دون زيادة، كما طالب الجهات

وهناك فئة متوجسة من عدم قيام الإدارة الجديدة بتنفيذ وعودها، ومن خلال لقاءات مع أصحاب السوق وعدم تطوير خدماته ومرافقه خاصة المتعلقة بتوفير مواقف للسيارات ومرافق صحية والعمل على تخفيض الرسوم ومنع رفع إيجارات المحلات في ظل أوضاع السوق الراهنة وتشديد الرقابة الأمنية ليلاً للحيلولة من عدم تكرار السرقات التي حدثت العام الماضي وغيرها. وأكدوا جميعاً أن المهم لديهم في هذه المرحلة وبعد سير عملية الانتخابات بسلاسة هو كيفية العمل الجماعي على إزدهار السوق وعودة الحياة إليها كسوق تاريخي وتراثي وسياحي يضم بين جناحيه أكثر من ٣٠٠٠ محل تجاري منوهين في الوقت ذاته أن هذه المطالب ليست بالجديدة وأن ميزانية التطوير قد رصدت مخصصة بين وزارة الصناعة والتجارة والسياحة والغرفة منذ قرابة سنتين لكن مع الأسف وضع المبلغ المرصود للتطوير في ثلاثة التجميد.

متابعة من كتب وفي هذا الصدد، أفاد محمود النامي (تاجر في السوق) أن الفرقة كبيرة لدى تجار السوق حيث تابع عدد كبير من كتب عملية الانتخابات وما جرى فيها والأسماء التي حصدت أعلى الأصوات مشيراً إلى أن عقد اجتماع الجمعية العمومية في موعده انتصار للفرقة، تأمل منها فتح صفحة جديدة لمساعدة التجار وتطوير الأسواق القديمة مشدداً على ضرورة مشاركة التجار في تفعيل اللجان وذلك من خلال الانضمام إليها.

وسألناه ما انطباعاتكم بشأن

رجل أعمال من أصل ٧٢ متقدماً للترشيح، والجميع ينتظر على وهج توزيع المناصب الإدارية خاصة منصب رئيس الغرفة المتوقع أن يكون تنافسياً بين خالد الزباني نائب رئيس الغرفة السابقة نظراً إلى كبر سنه وبين

كتب مكي حسن: عمت الفرقة فريق تجار سوق المنامة القديم بمناسبة نجاح انتخابات غرفة تجارة وصناعة البحرين في العاشر من مارس الجاري حيث انتخب ١٨

إعلان بشأن الموافقة على طلب تحويل محفظة التمويل من شركة ريف التمويل العقاري ش.م.ب (مقفلت) إلى بنك البركة الإسلامي ش.م.ب. (مقفلت)

يعلن مصرف البحرين المركزي عن إصدار القرار رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨ بتاريخ (٦ مارس ٢٠١٨) بشأن الموافقة على طلب تحويل محفظة التمويل من شركة ريف التمويل العقاري ش.م.ب (مقفلت) إلى بنك البركة الإسلامي البحرين ش.م.ب. (مقفلت).